مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/1/5

السيولة الاستراتيجية وإدارة المراكز الحرجة للنفوذ

إعادة تشكيل الاستراتيجية الأمريكية في فنزويلا ومنطقة الخليج

قسم الابحاث

● تقدير موقف

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

تقدير موقف

2026/1/5

السيولة الاستراتيجية وإدارة المراكز الحرجة للنفوذ
إعادة تشكيل الاستراتيجية الأمريكية في فنزويلا ومنطقة الخليج

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية / الدراسات الأمنيةالسياسية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية، السياسة الداخلية والخارجية

قسم الابحاث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة ©2026

---

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

مقدمة

لم تعد التحركات الأمريكية في النظام الدولي المعاصر تُفهم بوصفها ردودَ فعلٍ ظرفية أو استجاباتٍ آنية لأزماتٍ إقليميةٍ معزولة، وفق افتراضات «الإقليمية الجديدة»، بل باتت تعكس نمطاً متكاملاً من إعادة هندسة التوازنات العالمية، يقوم على الربط بين الجغرافيا السياسية والطاقة والأمن والاقتصاد، ضمن رؤية شاملة لإدارة التفوق الأمريكي في مرحلة ما بعد الأحادية القطبية التقليدية. ففي عالمٍ يتسم بضعف الضمانات، وصعود قوى منافسة، وتغيّر طبيعة الموارد الاستراتيجية، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة تعريف مناطق النفوذ، ليس عبر الاحتلال المباشر أو الالتزامات الأمنية المفتوحة، بل من خلال إدارة المفاصل الحيوية التي تُشكّل مركز الاستقرار أو الفوضى في النظام الدولي.

ضمن هذا الإطار، تبرز فنزويلا بوصفها امتداداً لأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط كمجالين مترابطين في الحسابات الأمريكية، رغم التباعد الجغرافي الذي تفرضه الجغرافيا الطبيعية. فالأولى تمثّل مختبراً لإدارة الأمن في أمريكا اللاتينية ومنع تشكّل مراكز قوة مناوئة في نصف الكرة الغربي، فيما يمثّل الثاني قلب النظام الطاقوي والأمني العالمي الذي يخضع لإعادة تشكّل بنيوي. ومن ثمّ، فإن الربط بين المجالين جيوبوليتيكياً لا يتم على مستوى الأحداث، بل على مستوى المنطق الاستراتيجي الذي يحكم السلوك الأمريكي في مرحلة التحولات الكبرى.

فنزويلا عقدة جيوستراتيجية في إدارة الأمن بأمريكا اللاتينية

يشكّل مفهوم إدارة الأمن في أمريكا اللاتينية أحد أقدم الثوابت في الاستراتيجية الأمريكية، منذ مبدأ مونرو وصولاً إلى صيغ أكثر حداثة تقوم على الاحتواء غير المباشر والضغط الاقتصادي والأمني. غير أنّ ما يميّز المرحلة الراهنة هو انتقال الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة منع التهديد إلى سياسة تفكيك الإمكانات الكامنة، أي منع الدول من التحوّل إلى عقدة نفوذ حتى قبل أن تُشكّل خطراً مباشراً. وفي هذا السياق، تمثّل فنزويلا الحالة الأكثر تعبيراً عن هذا التحوّل.

وِفقاً للتوصيف الجيوبوليتيكي، فإن فنزويلا ليست مجرّد دولة نفطية تعاني أزمة داخلية، بل تمثّل نقطة تقاطع بين ثلاث مسارات مقلقة للولايات المتحدة الأمريكية: امتلاك احتياطي نفطي ضخم، وانفتاح متزايد على الصين وروسيا، وقدرة على أداء دور مؤثّر في أسواق الطاقة مستقبلاً. ومع أنّ النفط لم يعد سلعة استراتيجية حاسمة كما كان في القرن العشرين، فإن امتلاك احتياطيات ضخمة في بيئة دولية متقلّبة يمنح الدول هامش مناورة سياسياً واقتصادياً، وهو ما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقليصه، حتى لا يتحوّل إلى قدرات كامنة يمكن أن تُسهم في الضغط على الاستراتيجية الأمريكية حيال بعض القوى الدولية أو في منطقة أمريكا اللاتينية.

من هنا، يمكن فهم التحرك الأمريكي تجاه فنزويلا بوصفه جزءاً من إدارة أمنية شاملة لأمريكا اللاتينية، لا تهدف فقط إلى تغيير سلوك النظام، بل إلى إعادة ضبط المجال الإقليمي بأكمله. فالرسالة لا تُوجَّه إلى كاراكاس وحدها، بل إلى بقية دول المنطقة التي قد تفكّر في بناء شراكات استراتيجية خارج الإطار الأمريكي. ويكشف هذا السلوك أنّ الولايات المتحدة لم تعد تقبل بوجود مساحات رمادية في محيطها الجغرافي المباشر، حتى وإن لم تُشكّل تهديداً عسكرياً فورياً.

لا يمكن فهم الاستراتيجية الأمريكية في فنزويلا بمعزل عن التحوّل البنيوي في نظرة الولايات المتحدة إلى أمن الطاقة وصراعها المتصاعد مع الصين. فواشنطن لا تتعامل مع فنزويلا بوصفها دولة مأزومة سياسياً أو اقتصادياً فحسب، بل بوصفها مساحة استراتيجية حسّاسة في محيطها الجغرافي المباشر، يمكن أن تتحوّل – إذا ما استقرّت خارج السيطرة الأمريكية – إلى منصة نفوذ صيني طويلة الأمد في نصف الكرة الغربي. ومن هذا المنطلق، يصبح التحرك الأمريكي تجاه فنزويلا جزءاً من سياسة منعٍ استباقي، لا تهدف إلى معالجة أزمة داخلية بقدر ما تسعى إلى تعطيل تشكّل معادلة جيوسياسية جديدة.

في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي، لا تُقاس خطورة فنزويلا بحجم إنتاجها النفطي الحالي، الذي تراجع فعلياً خلال السنوات الماضية، بل بما تختزنه من إمكانات مستقبلية. فامتلاك أكبر احتياطي نفطي مؤكّد في العالم يمنح الدولة، في حال استقرارها وإعادة

دمجها اقتصادياً، قدرة على التحوّل إلى لاعب مؤثّر في أسواق الطاقة العالمية. وتصبح هذه الإمكانية أكثر إشكالية حين تقترن بعلاقات متنامية مع الصين، التي لا تنظر إلى النفط بوصفه سلعة تجارية فقط، بل كعنصر سيادي في بناء أمنها القومي بعيداً عن الضغوط الغربية.

تعمل الصين على بناء منظومة نفوذ متكاملة تقوم على القروض المربوطة بالإنتاج النفطي، والاستثمار في البنية التحتية للطاقة، وربط قطاع النفط الفنزويلي بسلاسل التوريد والتمويل الصينية. هذا النموذج من النفوذ لا يثير الانتباه العسكري المباشر، لكنه يخلق تبعية هيكلية طويلة الأمد، تجعل من الدولة المنتجة جزءاً من الفضاء الاستراتيجي الصيني. وبالنسبة لواشنطن، يُعدّ هذا الأنموذج أكثر خطورة من القواعد العسكرية، لأنه أقل كلفة سياسياً، وأكثر استدامة، وأصعب تفكيكاً.

تتصل هذه الرؤية مباشرة بمفهوم أمن الطاقة في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة. فالولايات المتحدة، بعد أن تحوّلت إلى منتج رئيسي للطاقة، لم تعد تخشى نقص الإمدادات بالمعنى التقليدي، لكنها تخشى أن يتمكّن خصومها، وفي مقدّمتهم الصين، من بناء أمن طاقة مستقل خارج منظومة السيطرة الأمريكية. وفي هذا السياق، لم يعد النفط مسألة وفرة أو أسعار فقط، بل أصبح أداة نفوذ جيوسياسي، وكل مصدر طاقة يؤمّنه للصين خارج الخليج الخاضع للنفوذ الأمريكي يُعدّ خسارة استراتيجية غير مباشرة لواشنطن.

وِفقاً لذلك، تبرز مكانة فنزويلا الاستراتيجية؛ فالموقع الجغرافي للدولة، القريب من الولايات المتحدة، يمنح النفط الفنزويلي ميزة فريدة للصين، تتمثّل في كونه مورداً آمناً نسبياً من حيث الجغرافيا السياسية، وبعيداً عن الممرات البحرية الاستراتيجية التي تخضع للرقابة الأمريكية، مثل مضيق ملقا. وبذلك، لا يشكّل النفط الفنزويلي بديلاً عن نفط الخليج، لكنه يمثّل صمّام أمان استراتيجياً للصين في حال تصاعد التوترات العالمية، وهذا بالضبط ما تسعى الولايات المتحدة إلى منعه.

انطلاقاً من ذلك، يمكن فهم سبب عدم اندفاع واشنطن نحو إسقاط النظام الفنزويلي بشكل حاسم وسريع. فالهدف الأمريكي لا يتمثّل في تغيير النظام بقدر ما يتمثّل في إبقائه عاجزاً عن التحوّل إلى شريك استراتيجي فاعل للصين. إذ إنّ الاستقرار السيادي الكامل في فنزويلا قد يفتح الباب أمام إعادة بناء قطاع الطاقة وتوسيع الشراكات الدولية، وهو سيناريو غير مرغوب فيه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وفي المقابل، فإن الانهيار الكامل للدولة يحمل مخاطر الفوضى والهجرة وعدم الاستقرار الإقليمي. لذلك، تعتمد واشنطن مقاربة تقوم على إبقاء فنزويلا في حالة وسطية، لا تسمح لها بالنهوض، ولا تدفعها إلى الانفجار الشامل.

إن هذا الأنموذج في إدارة المناطق الحرجة لا يقتصر على أميركا اللاتينية، بل يتكرّر في الشرق الأوسط بصيغ مختلفة. فالربط بين فنزويلا والخليج في العقل الأمريكي ليس ربطاً جغرافياً، بل وظيفياً. إذ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحفاظ على الخليج

بوصفه منطقة نفوذ طاقوي يمكن التحكم بها سياسياً، وفي الوقت ذاته منع تشكّل مصادر طاقة بديلة تمنح الصين أو غيرها هامش استقلال أوسع. وإذا نجحت الصين في ترسيخ نفوذها في فنزويلا، فإن ذلك سيقلل من قدرة واشنطن على استخدام الخليج كورقة ضغط استراتيجية في إدارة الصراعات العالمية.

منطقة الخليج: تراجع الدور الوظيفي وإعادة التموضع الإقليمي

تكشف الاستراتيجية الأمريكية في فنزويلا عن جوهر التحوّل في الاستراتيجية الدولية المعاصرة. فواشنطن لم تعد تحمي منتجي الطاقة لأنها تحتاج إلى النفط، بقدر حاجتها إلى التحكم في كيفية توظيفه سياسياً. وحين تتغير هذه الحاجة أو تتراجع، تتغير معها طبيعة التحالفات والضمانات. ومن ثمّ، فإنّ هذه الحقيقة لا تخصّ فنزويلا وحدها، بل تمتدّ تداعياتها إلى الشرق الأوسط ودول الخليج، وفي مقدّمتها المملكة العربية السعودية، التي تواجه بدورها إعادة تعريف لدورها الوظيفي في معادلات الطاقة والأمن العالمية.

وعليه، فإن ما يبدو صراعاً أميركياً مع دولة في أميركا اللاتينية هو في جوهره جزء من معركة عالمية أوسع على إعادة تشكيل أمن الطاقة ومنع صعود أقطاب مستقلة قادرة على العمل خارج المنظومة الأمريكية. وفي هذا السياق، تصبح فنزويلا حلقة مركزية في سلسلة تمتدّ من الكاريبي إلى الخليج، وتكشف بوضوح أن الجغرافيا السياسية للطاقة لم تعد مسألة موارد، بل مسألة نفوذ وتحكّم في مستقبل النظام الدولي.

عند الانتقال إلى الشرق الأوسط، يظهر المنطق ذاته، ولكن بأدوات وسياقات مختلفة. فالمنطقة لم تعد تُدار من زاوية النفط وحده، بل من زاوية منع تشكّل توازنات إقليمية مستقلة قادرة على العمل خارج المظلة الأمريكية. وإذا كانت أمريكا اللاتينية تُدار بمنطق الحديقة الخلفية، فإن الشرق الأوسط يُدار بمنطق الساحة المركزية التي تتقاطع فيها الطاقة والأمن والكيان الصهيوني والممرات البحرية والتنافس مع الصين وروسيا.

وِفقاً لذلك، لم يعد التحالف الأمريكي مع دول الخليج قائماً على قاعدة ثابتة كما في السابق. فمع تراجع مركزية النفط، وتنامي الإنتاج الأمريكي، والتحوّل نحو بدائل الطاقة، فقدت دول الخليج جزءاً من وزنها الوظيفي في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية. وهذا لا يعني تخلياً كاملاً، بل إعادة تصنيف للأهمية، بحيث تصبح العلاقة أكثر انتقائية وأقل التزاماً، وهو ما يتناسب إلى حدّ كبير مع وثيقة الأمن القومي 2025.

تجد المملكة العربية السعودية نفسها في قلب هذا التحوّل. فالدور الذي أدّته لعقود، بوصفها الضامن لاستقرار أسواق الطاقة والحاجز الأول أمام إيران، لم يعد يُنظر إليه بالضرورة كدور لا بديل عنه. ومع تغيّر مقاربة واشنطن تجاه إيران، سواء عبر الاحتواء أو إعادة الدمج المشروط، تتقلص الحاجة إلى السعودية بوصفها خط المواجهة الأول. وهذا التحوّل يخلق فراغاً استراتيجياً نسبياً، لا يمكن إدارته وفقاً للحسابات الاستراتيجية التي تفرضها التحالفات التقليدية.

في المقابل، تتحوّل إيران من عدو مطلق إلى عنصر توازن محتمل في رؤية بعض الدوائر الدولية. فإسقاط النظام الإيراني أو انهيار الدولة لا يُنظر إليه كحل، بل كخطر مضاعف يفتح المجال أمام فوضى إقليمية تمتدّ من الخليج إلى آسيا الوسطى. ومن هنا، يصبح بقاء إيران مع ضبط سلوكها خياراً أقل كلفة من تفككها. وهذا الإدراك يفرض على دول المنطقة، وفي مقدّمتها السعودية وتركيا، إعادة النظر في استراتيجياتها طويلة الأمد.

أما اليمن، فيمثّل التعبير العملي عن حدود القوة الصلبة في هذه المرحلة. فقد كشف الصراع أن الحروب الطويلة لا تنتج نصراً استراتيجياً بقدر ما تستنزف الموارد وتضعف الشرعية. ومن هنا، فإن التحوّل السعودي نحو التهدئة لا يمكن قراءته فقط بوصفه خياراً تكتيكياً، بل كجزء من إعادة تعريف أوسع لمفهوم الأمن القومي، يقوم على تقليل ساحات الاشتباك المباشر وتوسيع مناطق التفاهم.

في الوقت ذاته، يتعزز الدور الصهيوني في المنطقة ضمن إطار مختلف عن السابق. فإسرائيل لم تعد تعتمد فقط على التفوق العسكري، بل تسعى إلى بناء شبكة نفوذ اقتصادي وأمني عابر للحدود، مستفيدة من مسار التطبيع والدعم الأمريكي غير المحدود. إذ أن هذا التمدد لا يأخذ شكل احتلال مباشر، بل نفوذ وظيفي يربط الاقتصاد بالأمن، ويحوّل بعض دول المنطقة إلى حلقات ضمن منظومة أوسع تقودها واشنطن وتل أبيب.

التداعيات الاستراتيجية: الاستقرار المقيد والفوضى المنضبطة

عند تعميق المقارنة بين الساحتين الفنزويلية والشرق أوسطية، يتّضح أن التشابه لا يقتصر على نمط التدخل الأمريكي، بل يمتدّ إلى بنية إدارة الصراع ذاتها. ففي كلتا الحالتين، تعتمد الولايات المتحدة أنموذجاً يقوم على إبقاء البيئات الإقليمية في حالة سيولة استراتيجية، لا تصل إلى مستوى الانهيار الكامل الذي يفرض كلفة تدخل مرتفعة، ولا إلى مستوى الاستقرار المستقل الذي يسمح بتبلور قوى إقليمية قادرة على صياغة خياراتها بعيداً عن المظلة الأمريكية. وهذه السيولة المُدارة تعدّ جوهر المقاربة الأمريكية المعاصرة، إذ تمنح واشنطن قدرة مستمرة على إعادة الضبط والتدخل الانتقائي، دون الالتزام بمسارات تسوية نهائية.

ويبرز التشابه في مجال فهم الأحداث المتسارعة في طريقة توظيف الفاعلين المحليين. ففي فنزويلا، يتم الإبقاء على النظام في حالة إنهاك تمنعه من التحوّل إلى شريك استراتيجي كامل لقوى منافسة، وفي الشرق الأوسط تُدار الصراعات بحيث لا تُحسم لصالح أي محور إقليمي مستقل. ففي الحالتين، يُجري تعطيل تشكّل مراكز ثقل مكتملة، سواء كانت دولاً مستقرة ذات سيادة كاملة، أو تحالفات إقليمية قادرة على فرض وقائع استراتيجية جديدة. وهذه المقاربة لا تهدف إلى حلّ الأزمات، بل إلى منع تحولها إلى منصات قوة خارج السيطرة.

ضمن هذا السياق، يكتسب العراق أهمية خاصة بوصفه أنموذجاً مركباً يجمع بين خصائص الساحتين. فالعراق، من جهة، يشبه فنزويلا في كونه دولة غنية بالموارد لكنها تعاني هشاشة سياسية واقتصادية تحدّ من قدرتها على تحويل هذه الموارد إلى نفوذ سيادي. ومن جهة أخرى، يشبه دول الشرق الأوسط في كونه ساحة تداخل مباشر بين الصراع الأمريكي–الإيراني، وتقاطعات المصالح الإقليمية والدولية. وهذا الموقع المزدوج يجعل من العراق ليس مجرد ساحة صراع، بل حلقة وصل بين أنماط مختلفة من إدارة النفوذ.

تتعامل الولايات المتحدة مع العراق ضمن المنطق ذاته الذي يحكم مقاربتها في فنزويلا، أي منع الاستقرار السيادي الكامل دون السماح بالانهيار الشامل. فدولة عراقية قوية ومستقلة في قرارها الاستراتيجي قد تتحوّل إلى مركز ثقل إقليمي يمتلك موارد طاقة، وموقعاً جغرافياً حاكماً، وقدرة على لعب دور توازني بين إيران والخليج وتركيا. وهذا السيناريو لا ينسجم مع نموذج الإدارة المرنة الذي تفضّله واشنطن، لأنه يقلّص قدرتها على التحكم بمسارات الأمن والطاقة في المنطقة.

في المقابل، فإن انهيار العراق أو انزلاقه إلى فوضى شاملة سيخلق تداعيات تتجاوز حدوده، من اضطراب أسواق الطاقة إلى تهديد أمن الممرات الإقليمية، وصولاً إلى تعزيز نفوذ قوى غير منضبطة. لذلك، يُحافظ على العراق في منطقة وسطية، بحيث يتمكّن من إدارة الأزمات دون تسويتها، ويعاد إنتاج توازناته الداخلية

بشكل يمنع الحسم أو التسوية.

يتقاطع هذا الواقع مع إدراك متزايد لدى القوى الإقليمية، ولا سيما السعودية وإيران وتركيا، بأن استمرار الاعتماد على الضمانات الخارجية يضعها جميعاً في موقع التابع ضمن معادلات تُصاغ خارج الإقليم. ومن هنا، يصبح التقارب الإقليمي، ولو الجزئي أو المرحلي، خياراً عقلانياً لتقليل كلفة التدخلات الخارجية وإعادة بعض السيطرة على مسارات الأمن الإقليمي. وفي هذا الإطار، يمكن أن يتحوّل العراق من ساحة تنافس إلى مساحة اختبار لإمكانية إدارة التوازنات الإقليمية بعيداً عن الاستقطاب الحاد.

إن إدراج العراق ضمن استراتيجيات الضبط والإدارة لا يضيف بعداً جغرافياً فقط، بل يكشف عن جوهر التحولات الجارية في النظام الدولي. فالدول التي تقع في مناطق التماس بين القوى الكبرى لم تعد تُدار بوصفها أطرافاً مستقلة، بل بوصفها أدوات لضبط التوازنات الأوسع. غير أن هذه الدول، إذا ما نجحت في إعادة بناء حدّ أدنى من التفاهم الإقليمي، قد تتحوّل من أدوات إدارة صراع إلى عناصر استقرار نسبي، لتعيد تعريف دورها ضمن نظام دولي يتجه نحو تعددية غير مكتملة.

الخاتمة

تكشف التحركات الأمريكية الممتدة من فنزويلا إلى الشرق الأوسط عن انتقال بنيوي في طبيعة الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة، إذ لم تعد القوة تُؤدى عن طريق السيطرة المباشرة أو فرض الهيمنة الصلبة، بل عبر إعادة هندسة البيئات الاستراتيجية المحيطة، والتحكّم بإيقاع الأزمات، وتوجيه مسارات التحوّل دون السعي إلى حسمها النهائي. ويعكس هذا النهج فهماً أمريكياً أكثر عمقاً لطبيعة النظام الدولي المتغير، القائم على إدارة السيولة الجيوسياسية ومنع تشكّل مراكز نفوذ مستقلة قادرة على تقويض التفوّق النسبي الأمريكي.

وفي هذا الإطار، فإن مستقبل دول المنطقة، وفي مقدّمتها المملكة العربية السعودية، لم يعد مرتبطاً بصلابة الضمانات الخارجية أو استدامة المعادلات التقليدية للأمن والطاقة، بقدر ما بات مرهوناً بقدرتها على قراءة هذا التحوّل الاستراتيجي قراءةً واعية، وبناء مقاربات أمنية جديدة تقوم على الشراكة الإقليمية، وتعدد الخيارات، وتوازن العلاقات، بدلاً من الارتهان لنظام دولي آخذ في التفكك. وعليه، فإن إدارة الخلافات الإقليمية وتعزيز آليات التعاون الذاتي لم تعد خيارات تكتيكية، بل تحوّلت إلى متطلبات بنيوية لضمان الاستقرار، وتأمين مستقبل الحكم والدولة في بيئة دولية لم تعد تعود إلى ما كانت عليه.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org